رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطويـــر
القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي

النشرة الربعية – الربع الثاني 2022م

أهم الملامح: فائض في ميزانية الربع الثاني 2022م، مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي

ميزانية الربع الثاني 2022 – أهم الملامح

- سجلت المملكة العربية السعودية فائضاً قدره 77.9 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2022م، مقارنة مع عجز بلغ 4.6 مليار ريال سعودي للفترة ذاتها من عام 2021م.
- ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 49% على أساس سنوي ليبلغ 370.4 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2022م مقارنة مع 248.1 مليار ريال سعودي للفترة ذاتها من العام الماضي.
- ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 89% على أساس سنوي لتصل إلى 250.4 مليار ريال سعودي خلال الربع الثاني من عام 2022م، في حين ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 3% على أساس سنوي لتبلغ 120 مليار ريال سعودي. وشهدت الإيرادات من الضرائب على السلع والخدمات انخفاضاً بنسبة 6% على أساس سنوي لتصل إلى 64.2 مليار ريال سعودي خلال الربع الثاني من عام 2022م.
- ارتفع إجمالي النفقات بنسبة 16% على أساس سنوي ليبلغ 292.5 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2022م، مقارنة مع 252.7 مليار ريال سعودي للفترة ذاتها من العام الماضي.
- ارتفع الدين العام إلى 966.5 مليار ريال سعودي بنهاية الربع الثاني من العام 2022م مقارنة بـ 938 مليار ريال سعودي في نهاية العام المالي 2021م.

عجز/ فائض الميزانية (مليار ريال سعودي)

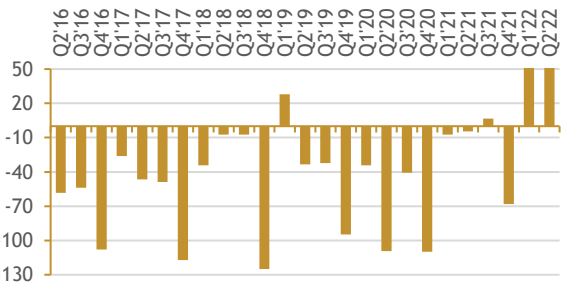

محافظ البنك المركزي السعودي ورئيس مجلس هيئة السوق المالية يشكران القيادة بمناسبة اعتماد استراتيجية التقنية المالية

رفع معالي محافظ البنك المركزي السعودي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك، ومعالي رئيس مجلس هيئة السوق المالية الأستاذ محمد بن عبدالله القويز، الشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهما الله - بمناسبة صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على اعتماد استراتيجية التقنية المالية، والتوجيه الكريم بأن تكون المملكة في مصاف الدول الرائدة في مجال التقنية المالية، وتكون الرياض محوراً عالمياً للقطاع التقني. حيث تندرج هذه الاستراتيجية الطموحة كركيزة جديدة ضمن برنامج تطوير القطاع المالي الذي يسعى إلى تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل، وتمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وفتح المجال أمام الشركات الجديدة لتقديم الخدمات المالية.

الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من عام 2022م (%)*

- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 9.9% على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2022م.
- وجاء ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع الأنشطة النفطية بنسبة 20.3% وبنسبة 3.7% في الأنشطة غير النفطية في الربع الأول من العام 2022م.
- فيما شكل القطاع غير النفطي نسبة 57% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام 2022م.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

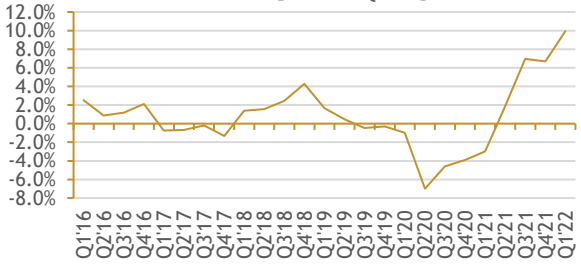

*استناداً إلى البيانات الأولية

مؤشر مديري المشتريات

ارتفع مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية إلى 57 نقطة في يونيو 2022م مقارنة بـ 55.7 نقطة في مايو 2022م، وهو أكبر معدل تسارع منذ أكتوبر 2021.

مؤشر مديري المشتريات

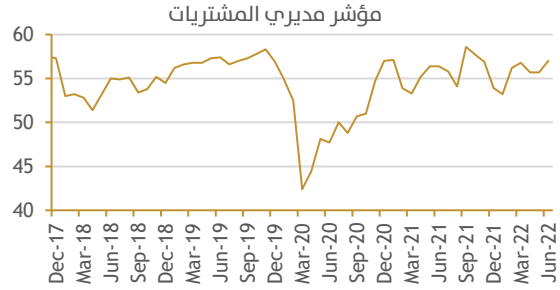

مؤشر أسعار المستهلك

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 2.3% على أساس سنوي في يونيو 2022م، حيث شهدت مؤشرات قطاعي التعليم والمطاعم والفنادق زيادة بنسبتي 6.2% و 4.9% على التوالي، في حين ارتفع قطاع الأغذية والمشروبات بنسبة 4.4% على أساس سنوي في يونيو 2022م. في حين كان قطاع الملابس والأحذية هو الأكثر انخفاضاً، حيث انخفض بنسبة 1.3% على أساس سنوي في يونيو 2022م.

مؤشر أسعار المستهلك (على أساس سنوي)

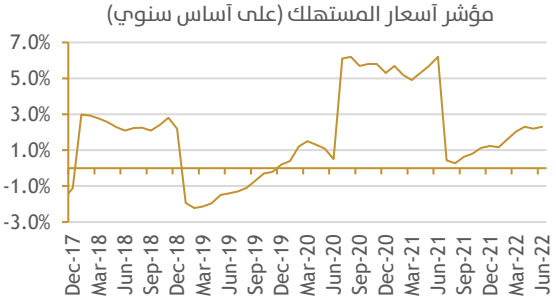

عمليات نقاط البيع

ارتفعت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع بنسبة 18.8% على أساس سنوي لتبلغ 46 مليار ريال سعودي في يونيو 2022م، مقارنة بـ 38.7 مليار ريال للفترة ذاتها من العام السابق.
وقد بلغت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع 137.8 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من العام 2022م (بارتفاع نسبته 16.6% على أساس سنوي وبنسبة 3.3% على أساس ربعي).

عمليات نقاط البيع (مليار ريال)

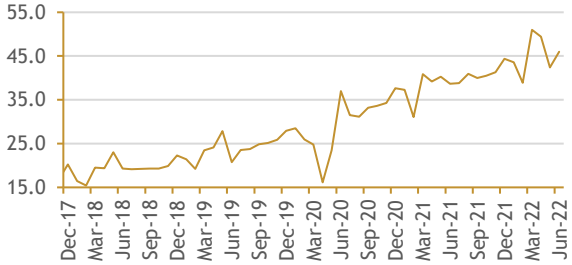

نمو الائتمان المصرفي (%)*

حقق الائتمان المصرفي للقطاعين العام والخاص نمواً بنسبة 14.8% على أساس سنوي في يونيو 2022م وبنسبة 3.9% على أساس ربعي؛ حيث شهد ائتمان القطاع العام ارتفاعاً بنسبة 15.6% على أساس سنوي وبنسبة 6.1% على أساس ربعي. كما ارتفع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بنسبة 14.8% على أساس سنوي في يونيو 2022م، وبنسبة 3.9% على أساس ربعي.

نمو الائتمان المصرفي (القطاع العام مقابل القطاع الخاص)

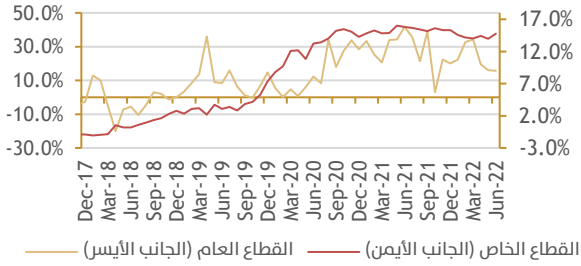

*الائتمان المصرفي للقطاع العام لا يشمل السندات الحكومية وشبه الحكومية

أسعار الفائدة

رفع البنك المركزي السعودي (ساما) معدليَ إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس بمقدار 50 نقطة أساس خلال الربع الثاني من عام 2022م. ويأتي ذلك استمراراً لنهج البنك في تعزيز الاستقرار النقدي.

أسعار الفائدة (%)

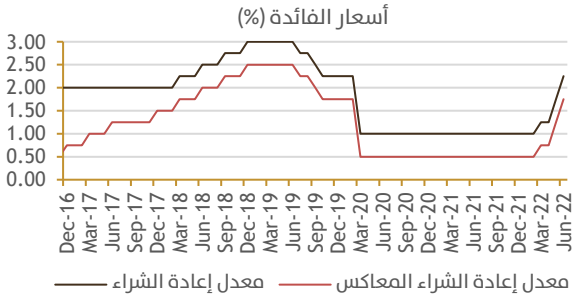

نمو عرض النقود (ن 3) والودائع المصرفية (%)

ارتفع المعروض النقدي (ن 3) بنسبة 8.9% على أساس سنوي وبنسبة 2.8% على أساس ربعي في يونيو 2022م. وحقق المعروض النقدي (ن 1) نمواً بنسبة 3.6% على أساس سنوي. في حين ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 22% على أساس سنوي. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 10% على أساس سنوي وبنسبة 3% على أساس ربعي في مارس 2022م.

نمو عرض النقود والودائع المصرفية

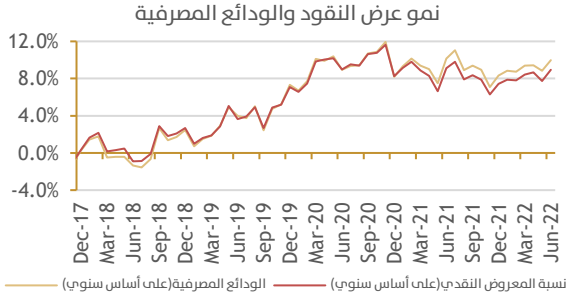

القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (نسبة القروض المتعثرة)

انخفضت نسبة القروض المتعثرة عند 1.8% في الربع الأول من العام 2022م مقارنة بنسبة 1.9% في الربع الرابع من العام 2021م.

(نسبة) القروض المتعثرة من إجمالي القروض

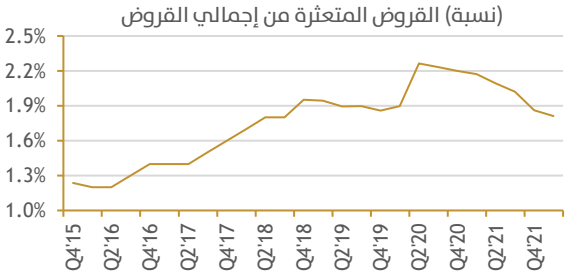

نظرة عامة على الأسواق المالية

مؤشر السوق الرئيسة (تاسي)

ارتفع مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) بنسبة 10.8% على أساس شهري في يونيو وبنسبة 6.1% منذ بداية العام حتى نهاية الربع الثاني. كما انخفضت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية إلى 11,523 مليار ريال سعودي في يونيو 2022م من 11,963 مليار ريال سعودي في مارس 2022م .

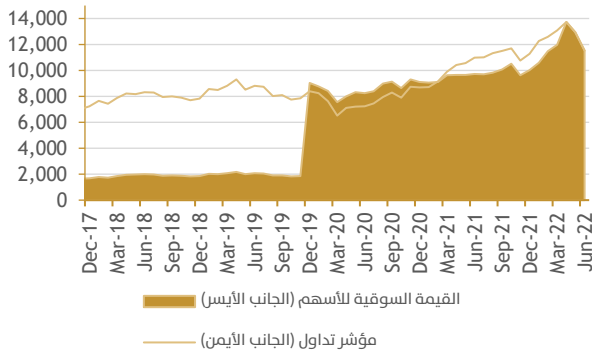

ملكية المستثمرين الأجانب

ارتفعت نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من 13.1% في شهر مارس 2022م لتصل إلى 13.2% في شهر يونيو 2022م من إجمالي الأسهم الحرة، حيث بلغت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب 353.7 مليار ريال في يونيو 2022م.

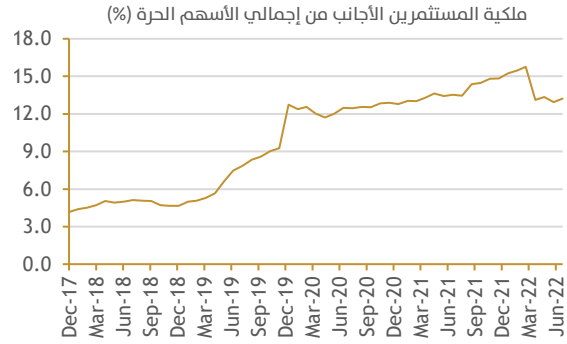

حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

ارتفعت حصة المستثمرين المؤسساتيين من إجمالي قيمة التداول في الربع الثاني من عام 2022م إلى 35.7% في المتوسط على أساس ربعي مقارنة بنسبة 30.8% في الربع الأول من عام 2022م.

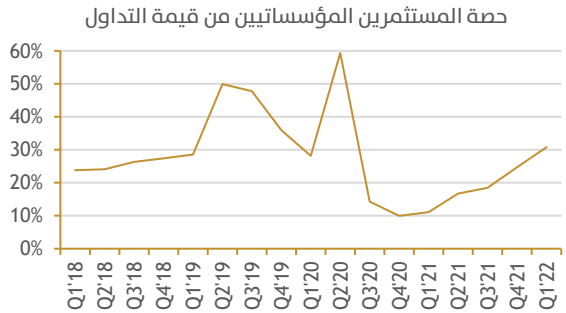

تركيز السوق في أكبر 10 شركات

بلغت نسبة التركز لأكبر عشر شركات في السوق المالية (تداول) بنهاية شهر يونيو من العام 2022م عند 89%.

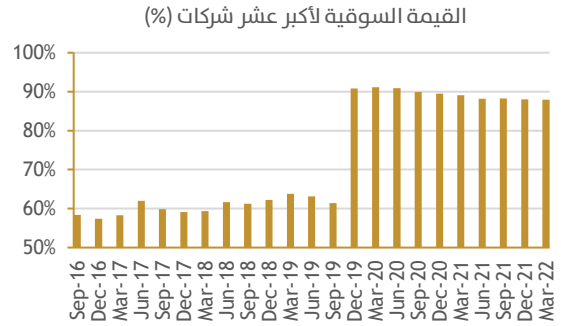

الأصول المدارة (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

انخفضت الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 26.1% في الربع الأول من عام 2022م مقارنة بنسبة 28.9% في الربع الرابع من عام 2021م. وبلغت الأصول المدارة 816.7 مليار ريال في يونيو 2022م .

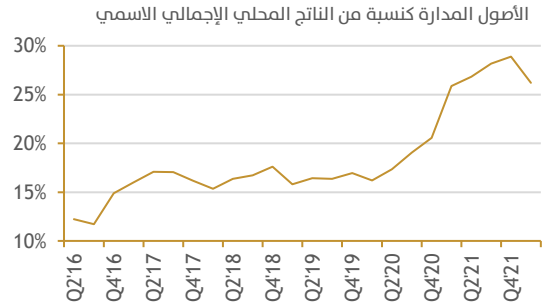

أهم اللمحات عن تطورات القطاع المالي

وزير المالية يعلن الربط مع «يورو كلير» كأحد الممكنات لتطوير أسواق الدين المحلية

أعلن معالي وزير المالية السعودي رئيس برنامج تطوير القطاع المالي الأستاذ محمد الجدعان خلال الجلسات المصاحبة للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في مدينة دافوس خلال الفترة 21 – 25 شوال ١٤٤٣ هـ الموافق 22 – 26 مايو 2022م عن اكتمال الربط مع «يورو كلير»، مزود خدمات ما بعد التداول بالسوق المالية السعودية من خلال شركة مركز إيداع الأوراق المالية.

وأوضح معاليه أن هذا الربط يترجم التوجه نحو تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى دعم تطوير القطاع المالي من خلال السعي إلى توسيع قاعدة المستثمرين لتأمين متطلبات تمويل الدين المحلي للمملكة، وتحقيق مستهدفات استراتيجية برنامج تطوير القطاع المالي في إطار دعم تنمية السوق الثانوية، من خلال زيادة سيولة أدوات الدين الحكومية المحلية عبر جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.

ويستهدف الربط تمكين المستثمرين الدوليين من تسوية أدوات الدين الصادرة محلياً عبر الحساب المرشح المباشر في إيداع، وذلك باستخدام حساباتهم الحالية في يورو كلير، إضافة إلى تحقيق أكبر قدر من التوافق التشغيلي في السوق.

البنك المركزي السعودي يطرح "مسودة اللائحة التنفيذية لنظام المدفوعات وخدماتها" لطلب مرئيات العموم

أعلن البنك المركزي السعودي طرح مشروع "مسودة اللائحة التنفيذية لنظام المدفوعات وخدماتها" لطلب مرئيات العموم، داعيًا في هذا الصدد العموم والمهتمين والمختصين - تعزيزًا لمبدأ الشفافية والمشاركة - إلى إبداء ملاحظاتهم ومرئياتهم على المشروع، وذلك عبر منصة "استطلاع" التابعة للمركز الوطني للتنافسية. ويأتي إصدار هذه اللائحة؛ انطلاقًا من دور البنك المركزي السعودي الرقابي والإشرافي، مستندًا إلى صلاحيته، واستنادًا إلى المادتين (السابعة) و (الثامنة عشرة) من نظام المدفوعات وخدماتها.

وبين البنك المركزي، أن المشروع الذي يعد ضمن مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي؛ يهدف إلى تعزيز الالتزام بالمبادئ والمعايير الدولية ذات العلاقة، بما يضمن تمكين البنك المركزي من ممارسة كافة الصلاحيات، لتعزيز نمو القطاع وجذب شريحة جديدة من المستثمرين.

إدراج وتداول أدوات الدين الحكومية في السوق المالية السعودية

أعلنت تداول السعودية خلال الربع الثاني من عام 2022م الموافقة على الطلبات المقدمة من وزارة المالية لإدراج أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية وفقاً لقواعد الإدراج بقيمة إجمالية تبلغ (5,442,400,000) ريال. وإدراج أدوات دين حكومية من فئة سبق إدراجها بقيمة إجمالية تبلغ (24,935,909,000) ريال.

وكالة "موديز" تؤكد تصنيف المملكة الائتماني عند "A1" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

أكدت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" في تقريرها الائتماني للمملكة العربية السعودية تصنيفها عند "A1"مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وأوضحت الوكالة في تقريرها بأن تأكيدها لتصنيف المملكة جاء نتيجة لاستمرار الحكومة في تطوير السياسة المالية والقدرة على الاستجابة والتأقلم مع تذبذب أسعار النفط، مما يوضح التزامًا بضبط أوضاع المالية العامة والاستدامة المالية على المدى الطويل.

وتوقعت "موديز" في تقريرها استمرارية التزام المملكة بمزيد من الضبط المالي على المدى المتوسط والاستمرار في تحسين سياسة الإنفاق ورفع كفاءته على الرغم من ارتفاع أسعار النفط، مما يُظهر إطارًا أكثر فاعلية للسياسة المالية العامة.

البنك المركزي السعودي: 8.4% نمو قطاع التأمين في المملكة خلال عام 2021م

أصدر البنك المركزي السعودي التقرير السنوي الخامس عشر عن سوق التأمين في المملكة، الذي يُبرز تطورات القطاع ونتائجه المالية خلال العام 2021م، ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

ووفقًا للتقرير، شهد قطاع التأمين نموًا يقدر بـ 8.4 في المئة خلال العام 2021م، ليبلغ إجمالي الأقساط المكتتبة 42 مليار ريال، حيث حقق تأمين الحماية والادخار وتأمين الممتلكات ارتفاعًا ملحوظًا في إجمالي الأقساط المكتتبة.

كما أظهر التقرير انخفاضاً طفيفًا في عمق قطاع التأمين من الناتج المحلي غير النفطي خلال العام 2021م، ليصل إلى 1.91 في المئة بنسبة انخفاض تقدر بـ 0,01 في المئة، كذلك ارتفع معدل الخسارة الإجمالية للقطاع من 76.7 في المئة في العام 2020م، ليصل إلى 83.4 في المئة خلال العام 2021م.

وأوضح تقرير البنك المركزي ، أن خسائر قطاع التأمين بلغت 47 مليون ريال خلال العام 2021م، مقارنة بصافي ربح بلغ 1.38 مليار ريال خلال العام 2020م، وقد ساهم التحسن في دخل عمليات الاستثمار في الحد من انخفاض أداء القطاع. كما أشار التقرير إلى ارتفاع نسبة التوطين في قطاع التأمين خلال العام 2021م، مقارنة بالعام 2020م 77 في المئة.

ويسلط التقرير الضوء على التطورات التنظيمية في القطاع أبرزها؛ تعديل بعض مواد نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، إضافة إلى إصدار عدد من القواعد التنظيمية، واستحداث عدد من المنتجات التأمينية.

تقدم المملكة في مؤشرات التنافسية العالمية المرتبطة بالسوق المالية

حققت المملكة مراتب متقدمة في المؤشرات المرتبطة بالسوق المالية، وفقاً للكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتطوير الإداري IMD للعام 2022م. وارتفع ترتيب المملكة في تسعة مؤشرات ضمن 12 مؤشراً تتعلق بالأسواق المالية، في حين حافظت 3 مؤشرات على الترتيب ذاته مقارنة بالعام 2021م.

ووفق التقرير، احتلت المملكة المركز الأول في مؤشر رسملة سوق الأسهم ومؤشر حقوق المساهمين، فيما حلت في المرتبة الثانية في مؤشري الأسواق المالية ورأس المال الجريء، كما حصلت على المرتبة الثالثة في مؤشري الطرح العام الأولي ومجالس الإدارة ضمن مجموعة العشرين، لتكون بذلك قد حلت في ذات المراتب الثلاث الأولى في 6 مؤشرات من أصل 12 مؤشراً ذات علاقة بالسوق المالية على مستوى مجموعة العشرين.

ويمثل هذا التقدم انعكاساً لعدد من الجهود والإجراءات التي اتخذت في السوق المالية خلال الفترة الماضية لتطوير قطاع السوق المالية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية فيها.

هيئة السوق المالية تنشر مشاريع متعلقة بتطوير اللوائح والقواعد المنظمة للسوق المالية لاستطلاع مرئيات العموم

انطلاقاً من أهداف الهيئة الاستراتيجية في تنظيم السوق المالية وتطويرها، فقد أصدر مجلس الهيئة مجموعة من القرارات خلال الربع الثاني من العام 2022م والمتضمنة نشر المشاريع الآتية لاستطلاع مرئيات العموم:

- الإطار التنظيمي لتمويل الملكية الجماعية
- تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة

وتهدف هذه المشاريع إلى تعزيز البيئة التنظيمية والاستقرار في السوق المالية، وتطوير كل ما من شأنه تعزيز ثقة المشاركين بالسوق المالية دعماً لنموها وازدهارها.

"المركز الوطني لإدارة الدين" يكمل عمليات التمويل لسداد مستحقات أصل الدين لعام 2022م

أعلن المركز الوطني لإدارة الدين عن انتهائه من ترتيب عدد من الإصدارات ضمن برنامج صكوك المملكة المحلية بالريال السعودي لسداد مستحقات أصل الدين حسب الاحتياجات التمويلية لعام 2022م، وبحجم تمويل يقارب 43 مليار ريال سعودي. وأوضح المركز أنه سيستمر -وفقاً لخطة الاقتراض السنوية المعتمدة- بالنظر في إمكانية الدخول في عمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي وحسب أوضاع السوق عبر القنوات التمويلية المتاحة سواء محلياً أو دولياً من خلال أسواق الدين والتمويل الحكومي البديل وذلك لتعزيز وجود المملكة في أسواق الدين وإدارة مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة، إضافة إلى تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية والتي من شأنها الإسهام في تعزيز النمو الاقتصادي مع الأخذ بالاعتبار حركة الأسواق وإدارة المخاطر في محفظة الدين الحكومي.

البنك المركزي السعودي يرخص لشركة جديدة في نشاط التمويل الاستهلاكي المصغّر

أعلن البنك المركزي السعودي إستكمال إطلاق التراخيص لنشاط التمويل الاستهلاكي المصغّر، وذلك بالإعلان عن إصدار ثالث ترخيص لشركة ممارسة لهذا النشاط في المملكة، وهي "سلفة للتمويل" لممارسة نشاط التمويل الاستهلاكي المصغّر من خلال التقنية المالية، كشركة مساهمة مقفلة برأس مال يبلغ عشرة ملايين ريال، وذلك بعد نجاح فترة تجربتها عبر البيئة التجريبية التشريعية للبنك المركزي الخاصة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة في المملكة.

وتأتي هذه الخطوة، انطلاقاً من دور البنك المركزي السعودي الداعم لتمكين قطاع التمويل بالسماح بدخول أنشطة تمويلية جديدة لتعزيز ودعم القطاع، وجذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات من أصحاب رؤوس الأموال المتوسطة للعمل ضمن إشرافها، وبشكل يضمن كفاءة عمل هذه الشركات من خلال الالتزام بما يصدره البنك من متطلبات رقابية وإشرافية تتعلق بحوكمة الشركات وإدارة المخاطر والالتزام وحماية العملاء، وبما يتوافق مع دور البنك في تعزيز الاستقرار المالي، ودعم النمو والتطور الاقتصادي الذي تشهده البلاد نحو تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

إطلاق خدمة اتفاقية إعادة الشراء

أعلنت شركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة)، عن إطلاق خدمة مقاصة اتفاقية إعادة الشراء اعتباراً من 2022/4/24. وتندرج خدمة مقاصة اتفاقية إعادة الشراء وتسويتها ضمن جهود مقاصة المستمرة لتلبية الاحتياجات المختلفة للمستثمرين وأعضاء المقاصة، وفي إطار مساعي المجموعة والشركات التابعة لها نحو مواصلة مسار تطورها لدعم تأسيس سوق مالية متطورة تقنياً ومتنوعة ومتكاملة. وتعتبر خدمة مقاصة اتفاقية إعادة الشراء أحد أنواع الاقتراض قصير الأجل، وستكون متاحة لأعضاء المقاصة العامة وللمستثمرين، وسوف تتم تسويتها عن طريق شركة مركز إيداع الأوراق المالية "إيداع". وستساعد الخدمة في تعزيز الشفافية، وتحويل السيولة من أسواق الإقراض غير المضمونة إلى أسواق الإقراض المضمونة. كما أنها ستدعم وصول المشاركين في السوق إلى السيولة، مع تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل مخاطر السوق الإجمالية. وتساهم هذه الخدمة في تعزيز عمق أسواق الصكوك والسندات في المملكة العربية السعودية.

صدور موافقة مجلس الوزراء على نظام الشركات الجديد

بتضافر جهود هيئة السوق المالية ووزارة التجارة صدرت موافقة مجلس الوزراء على مشروع نظام الشركات الجديد الذي سيؤدي دوراً مهماً ومحورياً في دعم وتعزيز البيئة التنظيمية للكيانات التجارية والاقتصادية.

ويأتي نظام الشركات الجديد ليعزز المنظومة التشريعية للشركات، في ضوء تقصي نتائج تطبيق أحكامها، والصعوبات التي ظهرت لدى الشركات ومجتمع الأعمال، وبالاسترشاد بأفضل التجارب والممارسات الدولية.

ويهدف نظام الشركات الجديد إلى تيسير الإجراءات والمتطلبات النظامية لتحفيز بيئة الأعمال ودعم الاستثمار، كما يهدف إلى تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح، وتوفير إطار فعال وعادل لحوكمة الشركات، وتكريس العمل المؤسسي، ويساهم في استدامة الكيانات الاقتصادية، بما في ذلك الشركات العائلية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوافر مصادر تمويلية مستدامة.

المركز الوطني لإدارة الدين يتوج بجائزة أفضل فريق خزينة وتمويل سيادي بالشرق الأوسط

توّج المركز الوطني لإدارة الدين بجائزة "أفضل فريق خزينة وتمويل سيادي"، وذلك خلال حفل توزيع جوائز السندات والقروض والصكوك بالشرق الأوسط السنوية الذي أقيم بمدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة في 8 يونيو 2022م.

ويعكس تتويج المركز بالجائزة قدرة المملكة العربية السعودية على تلبية توقعات المستثمرين والوصول إلى كافة أسواق الدين لتأمين احتياجاتها التمويلية على المدى القصير والمتوسط والطويل بتكلفة عادلة.

وكيل محافظ البنك المركزي السعودي للأبحاث والشؤون الدولية: 3 تريليونات ريال مجموع أصول صناعة المالية الإسلامية في المملكة

أكد وكيل محافظ البنك المركزي السعودي للأبحاث والشؤون الدولية الدكتور فهد بن عبدالله الدوسري، أن صناعة المالية الإسلامية في المملكة تحظى بالمكانة البارزة على مستوى العالم، حيث يبلغ مجموع أصول هذه الصناعة في القطاع المصرفي وقطاع الصكوك وقطاع التأمين وقطاع صناديق الاستثمار ما يقرب من ثلاثة تريليونات ريال، وهو ما يمثل 28 في المئة تقريباً من إجمالي الأصول المالية الإسلامية عالمياً، مما يجعلها تحتل المرتبة الأولى عالمياً وفقاً لتقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية الصادر عام 2021.

هيئة السوق المالية توافق على تسجيل وطرح عدد من الشركات في السوق المالية

أعلنت هيئة السوق المالية عن صدور عدة قرارات من مجلس الهيئة في الربع الثاني من العام 2022م، بشأن الموافقة على طلبات تسجيل وطرح الأسهم للاكتتاب العام في السوق الرئيسية لكل من "شركة نقي للمياه" و" شركة الحفر العربية و" شركة الآمار الغذائية".

كما أصدر المجلس موافقته على تسجيل وطرح الشركات التالية في السوق الموازية:

- شركة عبدالعزيز ومنصور إبراهيم البابطين
- شركة صناعة البلاستيك العربية.
- الشركة الدولية للموارد البشرية.
- شركة نبع الصحة للخدمات الطبية.
- شركة نت وركرس السعودية.

وكذلك الموافقة على تسجيل أسهم " شركة كير الدولية" و"شركة أكاديمية التعلم" و" شركة شور العالمية للتقنية" و"شركة رواسي البناء للاستثمار" و " شركة الرعاية المستقبلية التجارية" بغرض الإدراج المباشر في السوق الموازي (نمو).

ومن جانب الصناديق الاستثمارية، فقد أعلنت هيئة السوق المالية صدور قرارها المتضمن الموافقة لـ "شركة الراجحي المالية" على طرح وحدات "صندوق الأوقاف الصحية" طرحاً عاماً.

هيئة السوق المالية تواصل العمل على تطوير اللوائح والقواعد التنظيمية

انطلاقاً من أهداف الهيئة الاستراتيجية لتطوير السوق المالية وتعزيز ثقة المشاركين فيه، أصدر مجلس الهيئة عدة قرارات بشأن اعتماد اللوائح والقواعد التنظيمية وتضمنت الآتي:

- اعتماد تعديل قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة.
- تعديل المتطلبات التنظيمية على مؤسسات السوق المالية المرخص لها في نشاط تقديم المشورة أو مقدمي طلبات الترخيص في نشاط تقديم المشورة.

وتأتي هذه التعديلات التي أقرتها الهيئة لتنظيم وتطوير السوق المالية، وتنظيم الجوانب الكفيلة بتعزيز الاستثمار المؤسسي ورفع مستوى الخدمات المقدمة إلى المستثمرين.

مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي

مؤشرات البرنامج	خط الأساس	الوضع الحالي	التزامات 2025
مؤشر قيمة الاستثمار في مجال الملكية الخاصة والاستثمار الجريء، مليون ريال	9,304	19,229	11,404
حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(%)	%14	%25	%24.1
إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)***	%1.9	%2.58	%2.4
القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*(%)	%66.52	%94	%80.8
نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني(%)	%82	%94	%70<=
حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)	%36	%57	%70
أصول القطاع المصرفي، مليار ريال سعودي	2,631	3,529	3,515
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في تأمين الحياة للفرد، ريال سعودي***	33.16	14.7	45
نسبة تغطية التأمين - الصحي (%)***	%33	%29.8	%45
نسبة تغطية التأمين - المركبات (%)**	%39.6	%47.52	%77
عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية	-	23	30
قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)***	%5.7	%8.1	%11
الائتمان للقطاع الخاص، مليار ريال سعودي	1,510	2,085.6	2,053.2
عدد الإدراجات في السوق المالية	6	25	26
الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)***	%16.94	%26.1	%31
حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من اجمالي حجم التداول (%)	%35.96	%35.7	%44
نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%)	%13.3	%13.2	%17.5

* باستثناء شركة أرامكو

**طبقاً للبيانات الواردة من البنك المركزي السعودي

***بيانات الربع الأول 2022

برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي؛ ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. ويسعى البرنامج إلى تحقيق أهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر: وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، والهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، وبلومبرغ، ورويترز أيكون.

*تم تنقيح وتحديث بيانات فروع المصارف الأجنبية العاملة في المملكة طبقا للممارسات الدولية ودليل الإحصاءات النقدية والمالية في النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي.

جميع المعلومات الواردة في الوثيقة هي لغرض إطلاع الرأي العام، ليخلي البرنامج مسؤوليته من المعلومات الواردة في النشرة، كما أن النشرة لا تهدف إلى أن يتم التعامل مع المعلومات الواردة فيها على أنها استشارة مالية أو توصية لاتخاذ أي قرار أو إجراء استثماري ومالي .

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. وللاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني fsdp@mof.gov.sa أو لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع التالي: https://vision2030.gov.sa/ar/FSDP